

AMAN
Transparency Palestine



الخططة الاستراتيجية 2022 شركاء من أجل النزاهة

نسخة نهائية

معتمدة من مجلس إدارة امان بتاريخ 2019-9-12

الجزء الأول، تمهيد، اجتثاث الفساد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرات الشعب الفلسطيني للبقاء والصمود ومقاومة الاحتلال

المقاصد والغايات التي خصصت لتحقيق الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية"

- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030
- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
- توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
- كفاءة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

إذا كان للفساد نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات حيث يقوض الديمقراطية وسيادة القانون ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري، فإن لمكافحته خاصية مهمة في المجتمع الفلسطيني تتمثل في تحصيل البيئة الداخلية الوطنية لحشد الجهود في مقاومة الاحتلال وصمود وتكاتف المواطنين وزيادة ثقتهم بقادتهم ومسؤوليهم واستعدادهم للتضحية في سبيل التحرر الوطني. ظاهرة الفساد موجودة في جميع البلدان -كبيرها وصغيرها، غنيها وفقرها- إلا أن آثارها في العالم النامي أكثر ما تكون تدميراً. يضر الفساد بالفقراء بصورة غير متناسبة بتحويل الأموال المعدة للتنمية وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى التحيز والظلم ويثبط الاستثمار والمعونة الدولية.

بدأت دول العالم رسمياً بتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي اعتمدها قادة العالم في أيلول 2015. تركز أهداف التنمية المستدامة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله والحد من عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ وكفاءة اخراط وشمول الجميع في هذه الجهود حتى لا يتخلف أحد عن الركب. خصصت خطة التنمية المستدامة الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" وذلك لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

- القضاء والشرطة هما من بين المؤسسات الأكثر تضرراً من الفساد
 - يكلف الفساد والرشوة والسرقة والتهرب الضريبي البلدان النامية قرابة 1.26 تريليون دولار أمريكي سنوياً؛ وهو مبلغ يمكن استخدامه لتحسين معيشة من يكسبون أقل من 1.25 دولار في اليوم، أو من يعيشون على أعلى من 1.25 دولار لمدة ست سنوات على الأقل.
 - لسيادة القانون والتنمية علاقة متبادلة كبيرة تعزز بعضها البعض، مما يجعلها أساسية للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.
- حقائق وأرقام حول الهدف 16

يشترط تحقيق الهدف 16 أن تعمل الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية معاً على تنفيذ حلول دائمة للحد من العنف وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد، وكفاءة مشاركة شاملة للجميع وضمان حرية التعبير عن الآراء وضمان مشاركة الناس في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وتطبيق القوانين والسياسات دون أي شكل من أشكال التمييز وحل النزاعات من خلال نظم سياسية وقضائية فاعلة. كما يشترط تحقيق الهدف 16 خضوع المؤسسات الوطنية والمحلية للمساءلة وأن تكون مستعدة لتقديم الخدمات الأساسية للأسر والمجتمعات المحلية بصورة منصفة ودون الحاجة إلى الرشوة، من أجل إقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل ولا يهشم فيها أحد. حدد الهدف 16 "السلام

والعدل والمؤسسات القوية" 12 مقصد أو غاية لتحقيق الهدف، منها مجموعة من الغايات التي تحدد أولويات مكافحة الفساد على الصعيد الأممي لغاية العام 2030.

أقرت الحكومة الفلسطينية وثيقة أجندة السياسات الوطنية "المواطن أولاً" للأعوام 2017-2022، كبرنامج عمل وطني (للمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص) من أجل الإنسان وتحقيق الحرية والازدهار. تركز هذه الوثيقة على تأمين الخدمات الأساسية ذات الجودة لكافة المواطنين دون تمييز وأينما تواجدوا، وضمان تعزيز مقومات صمودهم واستندت الأجنحة في إعدادها إلى عملية تشاورية عريضة مع الشركاء والمعنيين كافة، المحليين والدوليين، من داخل فلسطين وخارجها، لمواصلة العمل والمرآمة على الإنجازات السابقة. تركز هذه الأجنحة على محاور ثلاثة هي: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة.

حددت وثيقة اجندة السياسات الوطنية في المحاور الثلاثة رزمة من السياسات والتدخلات ذات العلاقة في مكافحة الفساد والتي تندرج معظمها في إطار تفعيل آليات مساءلة الاحتلال وتجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين والإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة والوصول الى حكومة مستجيبة للمواطن والحكومة الفاعلة، وتعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن والوصول الى كفاءة وفعالية إدارة المال العام وتعزيز المساءلة والشفافية. وضعت الوثيقة رزمة من التدخلات السياسات الخاصة في تعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية وهي ما يلي:

- مأسسة التزام مسؤولي المؤسسات الحكومية والعاملين فيها بأحكام مدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد بكل أشكاله.
- تعزيز احترام مبادئ الشفافية في إجراءات واعمال الحكومة والخدمات التي تقدمها وفي إدارتها للشأن والمال العام بما يشمل السجلات الادارية العامة لتسهيل الحق في الوصول اليها.
- تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.
- تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.
- تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.
- إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها

يظهر تقرير النظام الوطني للنزاهة الفلسطيني 2018 والذي أعدته أمان وجود حاجة لإدخال إصلاحات جوهرية على العديد من القطاعات والمؤسسات العامة المسؤولة عن تقديم الخدمات أو عن إدارة المال العام، من أجل الوصول إلى نظام وطني للنزاهة قادر على توفير مناعة أو حصانة ضد الفساد وتعظيم المخاطر على ممارسة الفساد في أي من أعمدة هذا النظام. تشمل هذه الإصلاحات الإطار القانوني والإطار المؤسسي والسياساتي، بالإضافة إلى تطوير أنظمة وآليات لتنظيم العلاقة بين السلطات الأساسية (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وتفعيل آليات الرقابة المعتمدة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية.

تميز النظام الوطني للنزاهة بقوة أعمدة لجنة الانتخابات المركزية والمجتمع المدني وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. فيما أوضح أن هيئات إنفاذ القانون والقطاع الخاص والقطاع العام والسلطة القضائية تتمتع بقوة نسبية لحصولها على موارد واستقلال نسبي دون أن تشكل قوة دفع ملموسة في تعزيز النظام الوطني للنزاهة، ومع ذلك، يتم إضعاف أدائها بسبب نقاط الضعف في أعمدة أخرى وأبرزها ضعف وشلل دور المجلس التشريعي الرقابي وضعف السلطة التنفيذية في الاحتكام الى مبادئ الشفافية وضعف الإعلام في الرقابة وضعف المساءلة لأطراف السلطة التنفيذية وغياب خطة وطنية تشاركية لمكافحة الفساد وضعف الرقابة الفاعلة بسبب شلل دور المجلس التشريعي وضعف الدور الرقابي للقضاء على السلطة التنفيذية. وتشير أوجه القصور الحرجة في جوهر النظام الوطني للنزاهة إلى أن المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية يشكلان نقاط الضعف فيه.

الجزء الثاني، ائتلاف أمان، مستمرين مع شركائنا وملتمزمون بقيمتنا ونهجنا لاجتثاث الفساد.

الرؤيا، طموح أمان والشركاء: مجتمع فلسطيني خال من الفساد

الرسالة يستمر ائتلاف امان في القيام بدوره في: استنهاض وحشد الجهود لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالاستناد لمشروعية عملها من القانون والدعم الشعبي الفلسطيني وكونها عضواً معتمداً في حركة الشفافية الدولية.

يستند ائتلاف أمان في طموحه وبيان رسالته الى نصوص وثيقة الاستقلال لدولة فلسطين والى القانون الأساسي المعدل واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويعرف امان الفساد وفقاً لقانون مكافحة الفساد (المعدل) لسنة 2005 بأنه، الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية والجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال وكل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة وإساءة استعمال السلطة خلافاً للقانون وقبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقاً وتحقق باطلاً والكسب غير المشروع ويشمل التعريف أيضاً جميع الأفعال المجرمة الواردة في الاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو انضمت إليها السلطة الوطنية.

...."ويجب عليها (الدول) ان تتعاون معاً بدعم ومشاركة افراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، إذا كان يراد لجهودها في هذا المجال "مكافحة (الفساد) ان تكون فعالة" من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

يعتبر ائتلاف امان أيضاً وكما جاء في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الى ان الحد من الفساد لم يعد شأناً محلياً بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصادات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته امراً ضرورياً وان اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب للوقاية من الفساد وتقليل فرصه وزيادة مناعة المؤسسات العامة والمسؤولين والعاملين وهو ما يعرف بنظام النزاهة الوطني الفعال والذي يشمل سلطات ومؤسسات الدولة الرسمية جميعها (القطاع العام) اضافة الى منظمات المجتمع المدني هو امر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة.

منذ نشأته، يرى ائتلاف امان ان القضاء على الفساد يساهم اولاً في الحد من الفقر وتحسين الخدمات للمناطق والفئات المهمشة والاستثمار في خلق فرص عمل وتوزيع الموارد بشكل عادل مما ينعكس ايضاً على تحسين الخدمات الصحية والتعليم وخدمات الرفاه للجميع ويعزز من التماسك الاجتماعي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة. ان هذا كله يعزز وحدة الشعب الفلسطيني وصموده ونضاله من اجل التحرر الوطني والوصول الى سيادة القانون.

أغراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الثلاثة

- ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع.
- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

يسعى أمان كبيت للخبرة، وانسجاماً مع المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "بيان الأغراض" ان يعمل وشركاءه من خلال تقديم المساعدة التقنية والنصح والمشورة لجميع الأطراف ذات العلاقة في نظم النزاهة ومكافحة الفساد في جميع القطاعات مما يحقق أغراض الاتفاقية الدولية. اضافة الى دوره الرقابي لرصد واقع النزاهة ومكافحة الفساد، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام وخلق بيئة عمل لهيئات الحكم المحلي والمؤسسات العامة التي تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره، وذلك من خلال الرقابة المكثفة والضغط والمناصرة، اضافة الى انتاج المعرفة وتوفير الدراسات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد كجزء من توجه الائتلاف للعمل كمركز وبيت فلسطيني للخبرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

يرتكز أمان وشركاءه في تحديه للفاستدين على مشروعية عمله وفقاً للقوانين الفلسطينية والشرعية المجتمعية الفلسطينية ومن كونه عضواً فعالاً ونشطاً في حركة الشفافية ومكافحة الفساد العربية والدولية ومعتمداً من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006.

سيسعى ائتلاف امان لممارسة دوره الوطني في حشد الجهود الشعبية لمكافحة الفساد في فلسطين وتجفيف منابعه، أي الشراكة والعمل مع الناس والمؤسسات النقابية والإعلامية والأكاديمية والأهلية والتمثيلية والقاعدية، للمساهمة في القرارات أو التأثير بشكل جماعي أو فردي-على القرارات التي تمس جوانب مكافحة الفساد والوقاية منه وخلق الظروف المواتية لتحقيق قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة.

قيمتنا الناظمة لعملنا وعمل شركائنا

يلتزم ائتلاف امان في عمله بتقديم نموذج للحوكمة في عمل المؤسسات الأهلية من حيث الالتزام بمجموعة القيم النزيبية في أعمال مسؤوليها والعاملين فيها ويلتزم في اجراءات وسياسات عمله بأعلى درجات الشفافية والعمل بموجب أنظمة رقابة وتقييم فعالة باعتباره قذوة في المجتمع الفلسطيني. وليس على وجه الحصر، سيلتزم الائتلاف بكل من القيم والمبادئ التالية:

الشفافية، تعني لنا الشفافية وضوح الأنظمة والإجراءات الداخلية لنا ولشركائنا من المؤسسات والافراد والخبراء والممولين سواء الوطنيين او الدوليين، وتعني لنا ايضاً علنية الإجراءات والغايات والأهداف في عملنا وضرورة الإفصاح للجمهور عن سياساتنا المتبعة، خاصة السياسات المالية والإدارية وسياسات التوظيف والتعاقد. كما وتعني لنا الشفافية ايضاً **نشر** جميع التقارير الإدارية والمالية وتقارير الأداء والبرامج و**الافصاح** عن أي معلومات دون المس بخصوصية العاملين او الأعضاء الشخصية. **المساءلة**، يلتزم مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بصفتهم المفوضين من الهيئة العامة بصلاحيات ومسؤوليات تتعلق بوضع السياسات والبرامج والخطط ذات العلاقة في مكافحة الفساد و**بتقديم المعلومات والتفسيرات** لأعضاء الهيئة العامة أولاً والمؤسسات الأعضاء في الائتلاف والمؤسسات الشريكة الوطنية والدولية وجميع المؤسسات الوطنية الرسمية والبحثية والمهتمين في قطاع النزاهة ومحاربة الفساد ويلتزم امان ايضاً بتقديم تقارير دورية عن مدى فاعلية وكفاءة برامجه وسياساته.

النزاهة، يضع مجلس إدارة امان دائماً التأكيد من تحلي جميع الأعضاء والعاملين في امان **بسلوك قائم على الصدق والأمانة والإخلاص** وان يتم معاملة الجميع بعدالة ودون تمييز أو انحياز وان نتصرف دائماً بمهنية وموضوعية في ادارة المؤسسة والتمويل وان نعامل دائماً على ضمان عدم وجود تضارب في المصالح في عمل الموظفين ومجلس الإدارة.

التضامن، سيعمل امان على مساندة المطالب العادلة التي تتبناها الاتحادات والنقابات ومجموعات المصالح والائتلافات والشبكات سواء على المستوى الوطني او على المستوى العربي والدولي.

الشجاعة، سيطرح امان والشركاء والائتلافات التي يقودها امان او يشارك في عضويتها القضايا ذات العلاقة في شبهات الفساد او أي فجوات في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في جميع القطاعات **بجرأة ووضوح** دون مجاملات او مساومات مع المسؤولين في المؤسسات المعنية.

العدالة، سيراعي امان في عمله الانحياز لقضايا الفئات والمناطق المستضعفة في المجتمع.

الديموقراطية، يلتزم امان في انتظام عقد الانتخابات الداخلية وتفعيل جميع الهيئات القيادية لتقوم بدورها ويلتزم بتقافة احترام الاختلاف وجعل الاختلاف بين الأعضاء ومع الشركاء إيجابي في الحوار والنقاش ويلتزم بنبذ التمييز المرتبط بمكان السكن او الجنس او الدين او العمر او المعتقد وسيلتزم بضمان أوسع مشاركة للناس في رسم السياسات والخطط.

الجزء الثالث، ائتلاف أمان، "المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من منظمة الشفافية الدولية" تعلم وبناء وحشد نحو الاستمرارية والتغيير.

تأسس الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) عام 2000، بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح والتي تتمتع بمصداقية ودعم المجتمع الفلسطيني، والتي ركزت جزءاً من جهودها في إطلاق برنامج وطني لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاعات الفلسطينية المختلفة وبناء نظام النزاهة الوطني¹.

يحكم أمان جمعية عمومية تضم في عضويتها 25 عضواً ممثلين للهيئات العامة المؤسسة للائتلاف (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤسسة فيصل الحسيني، مركز التجارة الفلسطينية- بال توريد، ومركز الميزان لحقوق الإنسان) بالإضافة إلى 4 أفراد ناشطين في مجال الحكم الصالح ومكافحة الفساد. ويتولى إدارة الائتلاف مجلس إدارة متنوع ولديه خبرة متميزة في مجال إدارة وتنظيم المؤسسات الأهلية وإدارة الاستثمارات والأبحاث والعلاقات الدولية. ويضم مجلس الإدارة 11 عضواً (5 نساء/ و6 رجال). يساند الجمعية العمومية لجنة رقابة داخلية تتألف من عضوين من أعضاء الهيئة العامة لمتابعة والإشراف على التقارير التي يقوم بإعدادها المدقق الداخلي قبل رفعها إلى مجلس الإدارة.

يتألف الكادر التنفيذي في أمان من 30 موظفاً (18 نساء، 12 رجال)، منهم 25 موظفاً يعملوا في مكتب رام الله بينما يعمل 5 موظفين في مكتب غزة. يتوزع الكادر التنفيذي في أمان على دائرتي العمليات والشؤون المالية والإدارية والمكتب الإقليمي في غزة بالإضافة إلى مجموعة من الوحدات والوظائف المساندة. يساند الكادر التنفيذي مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمدربين والمختصين في مجال بناء أنظمة النزاهة ومكافحة الفساد، حيث تقدر أمان حالياً عدد الخبراء المختصين في المجالات ذات العلاقة بما يفوق 40 خبيراً ومختصاً تم تدريبه وأخرطه في دراسات وأبحاث وأنشطة تدريب واستشارات ذات علاقة في نظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد على مدار السنوات السابقة. يشارك عدد من موظفين أمان ومجموعة الأكاديميين والباحثين والمدربين **الشركاء** لأمان في أنشطة وتدخلات على مستوى البلدان العربية.

وفي إطار تجميع وتوحيد الجهود لمكافحة الفساد وسعيها المتواصل لتعزيز مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، **بادر ائتلاف أمان بإنشاء المبادرات وتشكيل الائتلافات لتعزيز الجهود المبذولة في الرقابة والمساءلة عن إدارة الشأن والمال العام، ولعل من أبرز هذه المبادرات والائتلافات الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة** والذي يضم في عضويته أكثر من 24 مؤسسة أهلية تعمل في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الصالح، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الصالح في المؤسسة الأمنية والذي يهدف إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة المجتمعية والمساءلة على أعمال قطاع الأمن. والذي كان ائتلاف أمان قد بادر لإنشائه عام 2014.

نجح أمان في بناء بعض الشراكات الراسخة مع مؤسسات المجتمع المدني في إطار **تضمين مفاهيم وادوات ووسائل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في استراتيجيات وبرامج عمل مؤسسات المجتمع المدني** وتحفيزها وتمكينها للعمل في توعية المجتمع المحلي في القطاعات التي تستهدفها وذلك من خلال رزمة من أنشطة بناء القدرات وتقديم المساندة الفنية للمؤسسات الراغبة بتضمين برامجها وتدخلاتها أنشطة وأدوات مكافحة الفساد وتعزيز نظام النزاهة الوطني.

وكان ائتلاف أمان قد حصل على الاعتماد الكامل من قبل منظمة الشفافية الدولية عام 2006 وتم تجديد الاعتماد في الأعوام 2010 و2013 و2016 بعد عمليات مراجعة وتقييم شاملة لمعايير ومؤشرات الحكم الصالح والنزاهة والشفافية والمساءلة داخل أمان أشرف عليها مجلس العضوية في منظمة الشفافية الدولية. كما ساهم ائتلاف أمان ولا يزال يساهم بشكل ملحوظ في بناء وتحقيق رسالة واستراتيجية الشفافية الدولية عن طريق تفعيل مشاركتها في عمل المنظمة والفعاليات الإقليمية والدولية.

¹تم الحصول على شهادة تسجيل ائتلاف أمان من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية عام 2004 كجمعية أهلية فلسطينية غير هادفة للربح تحت اسم اتحاد "الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)".

وعلى صعيد العلاقة مع فروع الشفافية الدولية، يلعب ائتلاف امان دورا كبيرا في تبادل الخبرات وبناء قدرات الفروع العربية والدولية للشفافية الدولية. وقد نفذ ائتلاف امان خلال فترة الاستراتيجية السابقة برنامج اقليمي لتشكيل وتدريب ائتلافات مجتمع مدني للرقابة على ادارة الموازنات العامة في الاردن وتونس والمغرب، ولبنان. كما يعتبر امان من الفروع الناشطة على صعيد بلورة استراتيجيات مكافحة الفساد العربية والدولية، عدا عن **نقل وتوطين المعرفة العربية والدولية** من خلال عضويته في شبكات اقليمية ودولية كمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة، ائتلاف الامم المتحدة لمكافحة الفساد لائتلاف. كما يمتلك الائتلاف شبكة من العلاقات والشركات الدولية مع مؤسسات دولية نظيرة تعنى في مجال مكافحة الفساد، حيث ساهم ائتلاف امان في تشخيص واقع نظام النزاهة المحلي لسبع بلديات في ليبيا وبناء قدرات العاملين فيها على تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد.

يعتمد ائتلاف امان على تمويل دوراته البرامجية على مصدرين أساسيين، **شركاء البرنامج الرئيسي (حكومات النرويج، وهولندا ولوكسمبورج)** وهم المصدر الرئيسي للدعم المالي لائتلاف امان منذ 2004، حيث كان لهؤلاء الممولين دور فعال في النمو التنظيمي والتطور الاستراتيجي الذي حققه امان على مدار السنوات. والمشاريع المساندة والتي تشكل حوالي 25% والممولة من جهات تمويلية مختلفة أبرزها: اوكسفام، الاتحاد الاوروبي، منظمة الشفافية الدولية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ووزارة التنمية الدولية DFID، وغيرها.

نجح ائتلاف امان عبر مسيرة عمله بان يكون **بيت خبرة فلسطيني متخصص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد** ومساهم رئيسي في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على الاجندة الفلسطينية وعلى سلم اولويات المؤسسات الوطنية. كما ساهم في تأسيس عمل مكافحة الفساد على نطاق وطني ورسمي من خلال جهوده في تطوير قانون الكسب غير المشروع والضغط باتجاه إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

اصبح ائتلاف امان يحظى **بثقة ومصداقية عالية** على الصعيد المحلي والعربي والدولي، و**عنوان رئيسي لإنتاج وتوفير المعرفة حول واقع الفساد على الصعيد المحلي والاقليمي** من خلال اعداد دراسات وتقارير متخصصة تشخص واقع الفساد في قطاعات فلسطينية مختلفة والتي اصبحت مصدرا رئيسيا لرفد صناع القرار الفلسطيني بتوصيات من شأنها تعزيز سياسات واجراءات وتدابير مكافحة الفساد والمحافظة على المال العام بالإضافة الى جهود ائتلاف امان في **تقديم الدعم والمشورة القانونية لضحايا الفساد، ورفع وعي المواطنين في اشكال الفساد وتشجيع المواطنين للإبلاغ عن ممارسات فساد شهدوها** او كانوا ضحايا لها وذلك من خلال وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية.

نفذ ائتلاف امان منذ تأسيسه وحتى الآن خمس دورات برنامجية مرتبطة في تحقيق رؤية استراتيجية قائمة على تعزيز نظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني. وركزت استراتيجيات عمل امان الاربع الاولى والممتدة من 2000 حتى نهاية العام 2016 على تعميم مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني ورفع الوعي بمخاطر الفساد وطرق وادوات الوقاية من الفساد لكافة القطاعات الفلسطينية بما يشمل: القطاع العام والهيئات المحلية، القطاع الخاص، القطاع الاهلي،

وقطاع الاعلام، وغيرها). في أواخر العام 2016، قام ائتلاف أمان بإجراء مراجعة استراتيجية مهمة لأدائه مقابل الخطة

- مسارات التغيير لاستراتيجية أمان 2017-2020**
1. المواطنون أكثر وعياً في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمساءلة على الأداء العام.
 2. مؤسسات أهلية تتبنى في استراتيجيات عملها تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومؤهلة ومشاركة في الرقابة على الاداء العام.
 3. الإعلام الفلسطيني متمكن في الرقابة على الأداء العام ومشارك في جهود مكافحة الفساد.
 4. التحديات والفجوات المؤسسية والسياساتية في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على اجندة صناع القرار ومجموعات الضغط
 5. الأطراف ذات العلاقة تتبنى إجراءات وسياسات لتعزيز مكافحة الفساد وداعمة لمنع الإفلات من العقاب
 6. المساندة مقدمة للهيئة المحلية في تشخيص بيئة عملها المرتبطة بمنظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد
 7. مجموعات محلية مؤهلة وعلى دراية بمخاطر الفساد وأهمية محاربهه في الرقابة على الأداء والمال العام في عمل الهيئات المحلية وقادرة على تنفيذ حملات ضغط ومناصرة لتحسين الخدمات المقدمة.

الاستراتيجية السابقة، وشملت هذه المراجعة تحليلاً للتغيرات في بيئة العمل الخارجية. بناءً على هذه المراجعة، صاغ ائتلاف أمان استراتيجيته الخامسة للأعوام 2017-2020 والتي اتخذت "يداً بيد، يمكننا إنهاء الإفلات من العقاب" عنواناً لها. ركز الائتلاف في هذه الاستراتيجية على الانتقال في عمله من التركيز على رفع الوعي بمفاهيم الشفافية والنزاهة والتي أصبحت موجودة على الأجندة الرسمية بفضل جهود الائتلاف على مدار السنوات السابقة إلى مرحلة لعب دور الرقيب Watchdog على الالتزام بهذه القيم والمبادئ وبالمنظومة القانونية وتطبيقها على ارض الواقع، وبالتالي الانتقال من التدخل الوقائي إلى التركيز على مجال الرقابة والمناصرة وحشد وإخراط المواطنين في الضغط والتأثير من أجل احداث التغيير في الادارة العامة للدولة بشكل شفاف للموارد العامة وبشكل خاص شفافية الموازنة العامة. وفي ذات السياق، ركز ائتلاف أمان في استراتيجياته الخامسة على زيادة فاعلية عمله الهادف لتعزيز النزاهة في قطاع الحكم المحلي وتحسينه ضد الفساد من خلال توفير دراسات نظام النزاهة المحلي لعدد من البلديات والتي تمثل خارطة طريق لجميع البلديات لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها، إضافة الى تمكين المجتمعات المحلية من ممارسة المساءلة المجتمعية على أداء مجالس الهيئات المحلية.

الجزء الرابع السياق العام، عوامل ممكنة وعوامل معيقة للجهود الوطنية الرامية لمكافحة الفساد.

فجوات كبيرة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والفلسطينيين في قطاع غزة

مجتمع فلسطيني فتي ومتعلم ومستخدماً للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي

تبلغ المساحة الاجمالية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 6,025 كم² منها 5,660 كم² في الضفة و365 كم² في قطاع غزة، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي)، 2017 (بالأسعار الثابتة) 13,686.4 منها 10,715.9 في الضفة و2,970.5 في قطاع غزة كما يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)، 2017 (بالأسعار الثابتة) 3,072.4 (4,154.2 في الضفة و1,582.2 في قطاع غزة).

يبلغ عدد الوحدات الإدارية في فلسطين (المحافظات) 16 محافظة منها 11 في الضفة (القدس، بيت لحم، الخليل، رام الله والبيرة، نابلس، سلفيت، قلقيلية، طولكرم، جنين واريحا والأغوار) و5 في قطاع غزة (شمال غزة، غزة، الوسطى، خانينونس، ورفح). كما بلغ عدد الهيئات المحلية في العام 2015، 407 هيئة محلية (128 (25 في غزة) مجلس بلدي، 242 مجلس قروي، 10 مجالس محلية، و27 مخيم منها 7 مخيمات في غزة)

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث 38% من الافراد هم دون 14 سنة و3% فقط تبلغ أعمارهم 65 سنة وأكثر. ترتفع نسبة الكثافة السكانية في فلسطين 826 فرداً/كم² بواقع 528 فرداً/كم² في الضفة مقابل 5,453 فرداً/كم² في قطاع غزة. بلغ متوسط حجم الاسرة في العام 2018 5 افراد (4.6 في الضفة و5.7 في قطاع غزة). كما اشارت بيانات مسح القوى العاملة 2018، الى ان 11% من الاسر ترأسها نساء في فلسطين بواقع 12% في الضفة و9% في قطاع غزة.

بلغت نسبة الافراد المؤمن عليهم صحياً في فلسطين في العام 2017، 79% كما اشارت الإحصاءات ايضاً الى ان 6% من السكان لديهم صعوبة واحدة على الأقل مع ارتفاع ملحوظ في نسبة صعوبة الحركة (3%). كما تشير البيانات الإحصائية ايضاً الى نسبة الامية للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر بلغت حوالي 3% (1% بين الذكور و4% بين الاناث) وان 15% من الافراد 15 سنة وأكثر حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى وان نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 46% من اجمالي القوة البشرية الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر مع انخفاض ملموس لنسبة مشاركة المرأة في قوى العامل والتي تصل الى 21% وبلغت ايضاً نسبة البطالة في العام 2018، 31% بواقع 18 في الضفة و52% في قطاع غزة كما بلغت نسبة الفقر في فلسطين خلال العام 2017، 29% بواقع 14% في الضفة و53% في قطاع غزة

بلغت نسبة الاسر الفلسطينية التي تمتلك خط هاتف نقال على الأقل 96% وان نسبة الافراد 18 سنة فأكثر الذين يمتلكون هاتف خلوي او هاتف ذكي بلغت 89% وان 65% من الاسر الفلسطينية لديها خط نفاذ للإنترنت في المنزل، في حين بلغت نسبة الافراد 18 سنة فأكثر الذين استخدموا الإنترنت من أي مكان في فلسطين 64% بواقع 69% في الضفة و57% في غزة³.

الاحتلال الإسرائيلي وممارساته والحصار على قطاع غزة يقوض جهود مكافحة الفساد

الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل سياسياً واقتصادياً وامنياً يضعف قدرات ومبادرات المؤسسات الرسمية الرامية لمكافحة الفساد.

تستعمر اسرائيل الضفة الغربية وتحاصر قطاع غزة وتعزل مدينة القدس عن الضفة الغربية ولا زالت سياساتها في مصادرة الأراضي وتوسعة الاستيطان مستمرة. ولا زالت تفرض سيطرتها على الموارد الطبيعية وخاصة المياه على الحدود والبحر وتحكم في إيرادات الجمارك والمقاصة وتتحكم في توريد المياه والطاقة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتساهم سياسات إسرائيل الاستعمارية في اضعاف المؤسسات الرسمية الفلسطينية سواء بشكل مباشر من خلال قرصنتها لأموال الحكومة الفلسطينية (المقاصة) والتي تؤثر على قدرة المؤسسات الرسمية لتقديم خدمات للمواطنين وقدرة المؤسسات الرقابية والأمنية، نتيجة عدم قدرة الحكومة على ملاحقة المخالفين بسبب سيطرة اسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية واعتماد المافيا الاسرائيلية بعض مناطق الضفة كساحة خلفية لغسل الأموال وتجارة وزراعة المخدرات الامر الذي يشكل أحد منافذ الإفلات من العقاب ان كان على صعيد الممارسات اليومية للاحتلال كإيوائه لفساديين وعدم تمكن السلطة من بسط نفوذها على المناطق المصنفة ج

² فلسطين في ارقام 2018، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
³ تقرير صدر بتاريخ 2019/7/11 عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وتسهيله لبعض ممارسات الفساد وبشكل خاص الاقتصادية منها، أو على الصعيد الخارجي لعدم سيطرة السلطة الوطنية على الحدود والمعابر وقدرتها على ملاحقة الفاسدين.

الانقسام وما نتج عنه من وجود سلطتين سياسيتين يشنت جهود مكافحة الفساد انفتاح الحكومة الجديدة والمؤسسات الرسمية وتبنيها لنهج تشاركي في العمل يعزز فرص تبني نتائج نظام النزاهة الوطني.

ان استمرار الانقسام السياسي بين الضفة وغزة والذي نتج عنه وجود حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة وحكومة حماس في قطاع غزة وحل المجلس التشريعي وغياب الانتخابات الدورية للمجلس التشريعي والرئاسة والهيئات المحلية في غزة قد أثر على مبادرات الإصلاح المؤسسي وجهود مكافحة الفساد.

اشارت المتابعات واللقاءات الأولية التي عقدت مع رئيس الحكومة الثامنة عشرة ومع وزراء ورؤساء مؤسسات رسمية بان هناك بوادر نحو الانفتاح والتعاون مع جهود منظمات المجتمع المدني وتوصيات تقارير عملها خاصة مع تدمير الشارع الفلسطيني من طريقة إدارة المال والشأن العام ومن التعيينات المرتبطة بالمحسوبة والزبائنية والخادمة للمتنفذين واقربائهم. يساند بوادر الانفتاح والتعاون من الحكومة الثامنة عشرة وجود خطط قطاعية واستراتيجيات مرتبطة بأجندة السياسات الوطنية كاستراتيجية إدارة المال العام واستراتيجية الخدمة المدنية مما يشكل مدخلاً قوياً للضغط من أجل تطبيق هذه الخطط والاستراتيجيات ولتعديل او تطوير القوانين والمنظومة التشريعية لتنسجم وهذه الخطط والنتائج المرجوة منها. وأيضاً انضمام السلطة لاتفاقيات ومواثيق دولية مثل UNCAC والالتزامات الطوعية لإعداد تقارير الإنجاز مثل SDGs 2030 ووجود تقارير معدة من قبل الحكومة بالخصوص وعضوية المجتمع المدني في الفريق الوطني لتنفيذ الهدف 16، بالإضافة الى الخطة الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد جميعها يمكن الاستفادة منها في تنفيذ حملات الضغط والمناصرة وبما يتواءم مع الأهداف التي يسعى ائتلاف أمان لتحقيقها.

الجزء الخامس، قضايا وأسباب انتشار الفساد تتعلق في دور المؤسسات الرقابية وتحسين المؤسسات وتعزيز المشاركة المجتمعية.

فاعلية واستقلالية المؤسسات الرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد لا زالت محدودة

عدم اكتمال منظومة التشريعات والإجراءات التي تمنع الإفلات من العقاب.
نقص الكوادر المؤهلة والمحفزة والتي تعمل باستقلالية في مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد
دور الاعلام الفلسطيني الرقابي على إدارة المال والشأن العام محدود
قصور في التنسيق الإقليمي والدولي لمنع الإفلات من العقاب واسترداد المنهوبات

تناط الرقابة العامة الرسمية على الأداء وعلى إدارة المال والشأن العام وأنشطة مكافحة الفساد حسب القانون الفلسطيني والهيكل التنظيمية الى سبعة اجهزة وهيئات و وحدات تنظيمية (المجلس التشريعي، السلطة القضائية، هيئة مكافحة الفساد، النيابة العامة، ديوان الرقابة المالية والإدارية، ديوان الموظفين العام، وحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي) والتي تتشابه في وضعها التنظيمي والإداري من حيث الإمكانات البشرية والمالية اللازمة للقيام بدورها بكفاءة وفاعلية وضعف شفافية الإجراءات الناظمة لعملها بالإضافة الى ضعف الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني.

المجلس التشريعي: يعتبر المجلس التشريعي جهة الرقابة والمساءلة والمحاسبة الرسمية للسلطة التنفيذية (الحكومة ومؤسساتها) الاساسية في فلسطين الى جانب مهمة التشريع. لكن وفي ظل الطرف السياسي الاستثنائي في فلسطين الناتج عن الانقسام وحل المجلس التشريعي عام 2018 بعد أن كان معطلاً على مدار 12 عاماً فإن الرئيس الفلسطيني (منذ العام 2007 وبعد الانقسام السياسي بين فتح وحماس) تولى اصدار القرارات بقوانين نيابة عن المجلس التشريعي وذلك وفق المادة 43 من القانون الاساسي المعدل. هذا الواقع جعل السلطة التنفيذية في حل من الرقابة التشريعية على ادارتها للمال والشأن العام. في الوقت نفسه، فإن كتلة حماس في المجلس التشريعي في قطاع غزة تعمل كمجلس تشريعي وتستمر في اصدار القوانين التي تسري في غزة ما عزز واقع تشريعي مشوه في شطري الوطن.

اهم المشكلات المرتبطة في عمل هيئة مكافحة الفساد

1. تحكم رئيس الهيئة بالنظر في الشكاوى والبلاغات التي تصل للهيئة وتحكمه في احالة القضايا الى نيابة مكافحة الفساد.
2. عدم فعالية منظومة اقرارات الذمة المالية الذي تتولى الهيئة الاشراف
3. قصور وضعف في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والخطة التنفيذية للاستراتيجية.
4. عدم اكتمال التشريعات خاصة نظام حماية الشهود وقانون حق الوصول للمعلومات، ونظام التصريح بتضارب المصالح.
5. ضعف القدرات البشرية والمالية والمادية للهيئة
6. السياسات والإجراءات غير واضحة

هيئة مكافحة الفساد: أنشئت الهيئة بموجب أحكام المادة 3 من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، ومُنحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بوظائفها في مكافحة الفساد بمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له. يساند الهيئة في عملها النيابة العامة المنتدبة (أصبحت الآن نيابة مختصة) لدى هيئة مكافحة الفساد ومحكمة جرائم الفساد. تنص المادة 3 من قانون مكافحة الفساد المعدل لسنة 2005 على تمتع هيئة مكافحة الفساد بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتنص المادة 7 من القانون على تمتع رئيس الهيئة وموظفوها بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم، إلا أن القانون لا يتضمن نصاً على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة. تملك الهيئة الاستقلالية الكافية لتعيين كادرها البشرية، لكنها تعاني من نقص في عدد العاملين لديها بسبب محدودية الموازنات. وعلى الرغم من تصريح الهيئة بعدم تبعيتها في قراراتها لأي جهة لكنها تقرّ بأنها تخضع لرقابة داخلية من قبل رئيس الهيئة، وللرقابة الخارجية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، كما تقدم الهيئة تقريرها السنوي لهيئة الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي ورئيس الحكومة اضافة الى السيد الرئيس.

كما أن هناك بعض الإشارات على تدخلات خارجية في عمل الهيئة⁴. في السياق ذاته يشير استطلاع الرأي الذي أجراه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان في العام 2017 أن نحو 69.2% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن هيئة مكافحة الفساد لا تتمتع بالاستقلالية في عملها. مقابل 24% من المستطلعين يعتقدون بأن هيئة مكافحة الفساد تمارس دورها باستقلالية، وعن اعتقاد

⁴ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2016، رام الله، 2018، ص37

المواطنين الذين لا يعتقدون باستقلالية الهيئة في عملها قالوا إن أكثر الجهات تدخلا في عمل الهيئة هي مكتب الرئيس بنسبة 42%، يليه الأجهزة الأمنية برأي 20% منهم، بينما 14% من المبحوثين يرون رئاسة الوزراء والوزراء هم الأكثر تدخلا في عمل الهيئة، و(10%) لقادة الأحزاب و(9%) للمحافظين ورؤساء البلديات، فيما أشار 7% إلى أعضاء المجلس التشريعي⁵. وقد حدث تطور إيجابي خلال كتابة هذه الاستراتيجية تمثل بتغيير رئيس الهيئة وافتتاح الهيئة على ائتلاف أمان وتوقيعها مذكرة تفاهم وتعاون، واشراك فعال لائتلاف امان في اعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية وفي الفريق الوطني للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، ناهيك عن اعمال وتعاون مشترك في الكثير من المجالات.

السلطة القضائية: والنيابة العامة يعتبر قطاع العدالة الفلسطيني وبشكل خاص محكمة العدل العليا أداة للرقابة على القرارات الادارية الصادرة عن السلطة التنفيذية. وقد جرى تشكيل دائرة التفتيش على أعضاء النيابة العامة في العام 2017، لكن من غير الواضح مدى فاعليتها. وما زالت تبعية النيابة العامة غير واضحة من الناحية العملية، للسلطة القضائية أم لرئيس السلطة الفلسطينية أو الرئيس أو السلطة التنفيذية، ما يؤثر على طبيعة عملها من حيث مرجعيتها واستقلاليتها. كما لا توجد قيود على التعيين بعد الخروج من الوظيفة في مؤسسات إنفاذ القانون. ولا تتوفر معلومات حول الإجراءات المتخذة في النيابة العامة لمنع تضارب المصالح والتعامل مع الهدايا أو السياسات المعتمدة لتعزيز قيم النزاهة فيهما.

ديوان الرقابة المالية والإدارية: ينص قانون ديوان الرقابة على عدم جواز التدخل في أي عمل من أعمال الديوان وتلتزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالتعاون الكامل والتام فيما يطلب الديوان منها. كما ينص القانون على ان الديوان يهدف إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها وأنه يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة. رغم ذلك، إلا ان هناك مظاهر سابقة للتدخل ومحاولات المس باستقلاليتها من قبل السلطة التنفيذية، فقد تم عزل رئيس الديوان السابق بشكل مخالف للقانون، ما يجعل رئيس الديوان غير محصنا. ومن غير الواضح ان شيئاً قد تغير وقد يحول دون التدخل في عمل الديوان او محاولة عزل رئيسه او احواله للتقاعد دون اسباب قانونية موجبة للعزل.

عمليا ينفذ ديوان الرقابة المالية والإدارية المهام الرقابية على الجهات الإدارية الخاضعة لرقابته، سواء بزيارات استكشافية، وتوجيهية، ورقابية، بغرض التدقيق الشامل ومتابعة الشكاوى، أو ما تنتشره وسائل الإعلام المختلفة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار أو سوء الإدارة أو سوء الاستغلال، وحضور عطاءات تلك الجهات بصفة عضو مراقب. وينشر الديوان تقريره السنوي وبعض التقارير ربع السنوية على الموقع الإلكتروني.

وحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي: أصدر مجلس الوزراء في العام 2010 نظاما ماليا للوزارات والمؤسسات العامة، بالإضافة الى قرار مجلس الوزراء رقم 130 لسنة 2006 والذي ينص على استحداث وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات وذلك من اجل الرقابة على نفقات الدوائر سواء الممولة من الموازنة العامة أو من المنح والتأكد من صحة تقارير الانفاق والايرادات الشهرية وصحة رديات الايرادات والمشاركة في تقييم المنح والمساعدات العينية والتنسيق مع الدوائر المالية في مراكز المسؤولية لمتابعة ملاحظات ديوان الرقابة المالية والإدارية والاجابة على استفساراته.

خلال العام 2018 تم في مجلس الوزراء نقاش مسودة نهائية من مشروع النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة الذي كان قد أعد في العام 2014 ولم يتم اقراره حتى تاريخ اعداد هذه الاستراتيجية، حيث نصت المادة 134 منه على أنه: تنشأ لدى المؤسسة العامة دائرة مختصة تتبع الوزير المختص وتؤدي مهامها وفقا لنظام التدقيق المالي الداخلي الذي تضعه الوزارة لتطوير الهيكل العام والاطار الكلي لنظام الرقابة الداخلية في القطاع العام والذي يضمن خلاله الاستخدام الملائم والاقتصادي للموارد

•

⁵ الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان، استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2017، مصدر سابق.
²⁷ من الجدير ذكره ان هذا النظام لم ينشر في الجريدة الرسمية لغاية الآن ويطبق على اساس تعليمات من وزير المالية.

العامة ويضمن التزام كل المؤسسة العامة ووحدها بالإففاق وفق التشريعات المالية المرعية⁷.

ديوان الموظفين العام: يتولى الديوان الرقابة على تنظيم إجراءات شؤون الخدمة المدنية وفقا لأحكام قانون الخدمة المدنية لسنة 1998، وهو بمثابة الجهة الفنية والمنفذة للسياسات والأنظمة التي يقرها مجلس الوزراء. حيث ينظم شؤون التوظيف ويضع الإجراءات التفصيلية اللازمة للتنفيذ ويراقب الأجهزة الحكومية في مجال تطبيق نظم ولوائح وقرارات شؤون الموظفين في مجالاته المتخصصة، إضافة إلى تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير الخدمة في جوانبها المتعددة.

ويواجه الديوان تحدي عملي يتعلق بتعيين موظفي الفئة الخاصة والعليا في الخدمة المدنية حيث لا يتم التعيين غالبا بالاعتماد على المهنية والحيادية وبما يضمن تكافؤ الفرص واعتماد مبدأ الجدارة لشغل هذه الوظائف.

البيئة الداخلية في المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة غير محصنة من الفساد

قصور السياسات الداعمة لتطبيق مبادئ الشفافية والملمزة بتبني قيم النزاهة والخضوع للمساءلة قصور في دور الجهات الرقابية ذات العلاقة وخاصة ديوان الموظفين العام و وحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي وديوان الرقابة الإدارية والمالية. دور مجتمعي وإعلامي محدود في مساءلة المؤسسات الخدمية

يعزى تقديم الخدمات العامة للمواطنين الفلسطينيين الى مجموعة من المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المساهمة العامة والهيئات المحلية والشركات الخاصة بالإضافة الى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا). تلقى مسؤولية تنظيم قطاع الخدمات العامة بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمة العامة الى الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة او هيئة او مؤسسة رسمية، وهذا ينطبق على الخدمات الصحية، وخدمات التعليم والخدمات الاجتماعية والتشغيل والكهرباء والمياه والطرق والاتصالات والتخلص من النفايات والصرف الصحي.

افردت اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 بشكل عام وفي محورها الثاني بشكل خاص أهمية تعزيز صمود المواطن الفلسطيني من خلال عدة أمور كان من بينها تحسين جودة الخدمة من خلال خلق حكومة مستجيبة للمواطن، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة وتعزيز الشفافية والمساءلة وكفاءة وفعالية ادارة الشأن والمال العام. وبناء على ذلك، تم اعداد العديد من الخطط القطاعية للنهوض بجودة الخدمات المقدمة من كل قطاع، الا أن العديد منها لم يتم الالتزام به بسبب عدم توفير الموازنات اللازمة لتنفيذها، وضعف انظمة الرقابة والتقييم والمتابعة. حيث اغفلت الخطط برامج رفع وعي وتنمية قدرات العاملين في القطاع العام من هذه المنظومة او تطوير أنظمة تعزز من فاعلية هذه المنظومة في تقديم الخدمات.

وفيما يتعلق بنزاهة العاملين في المؤسسات العامة الخدمية بشكل خاص، فقد أحرز كل من ديوان الموظفين العام وبالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد تقدما ملحوظا في تبني قواعد ومبادئ وقيم مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية، الا أن التحدي الذي ما زال قائما كما اظهرته التقارير في ان منظومة تفعيل العمل بالمدونة والرقابة الفاعلة على الالتزام بقواعدها وقيمتها ما زال ضعيفا.

كما وتعاني عملية تقديم بعض الخدمات العامة الأساسية تحديات أخرى من بينها نظام الرعاية الصحية الذي يفتقر الى وجود نظام تأمين صحي شامل شفاف يحقق العدالة والتكافل الاجتماعي نحو خدمة ورعاية صحية أفضل مما هو واقع الان. كما ان قطاع المساعدات الاجتماعية ما زال يعاني من عدم التزام كافة الأطراف المقدمة للمساعدات الإنسانية ان كانت عينية او نقدية بالبوابة الموحدة للمساعدات والذي عملت وزارة التنمية الاجتماعية جاهدة على اعداده وتطويره وتفعيله.

ومن جهة أخرى، فإن القطاع الخاص بشكل عام والشركات التي تقدم خدمات عامة أساسية للمواطنين بشكل خاص كالكهرباء والماء والاتصالات والمواصلات وغيرها وعلاقتها بالقطاع العام دورا كبيرا في ضعف او قوة مناعة النظام الوطني للنزاهة. وحيث أن المحرك الأساسي لهذا القطاع هو السعي للربح، ما زالت بحاجة الى تبني هذا القطاع لتطبيق قواعد حوكمة القطاع الخاص، ومساهماته في مكافحة الفساد من خلال المسؤولية الاجتماعية. إضافة الى ضعف منظومة تجنب تضارب المصالح بين العاملين في القطاع العام وعلاقتهم بالقطاع الخاص.

هشاشة الوضع التنظيمي وبيئة الحوكمة في الهيئات المحلية

⁷ مشروع النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة 2018، غير منشور.

محدودية المسائلة المجتمعية والعامودية لهيئات الحكم المحلي

ضعف أنظمة الشكاوى ووحدات الرقابة الداخلية

محدودية المعرفة بالممارسات الإدارية والمالية والرقابية الداخلية والإمكانيات المادية والموارد

تغلغل ثقافة العشائرية والعائلية في إدارة الهيئات المحلية

تشير القضايا والشكاوى التي تصل المؤسسات والهيئات الرقابية الرسمية والمجتمعية بالإضافة الى دراسات نظام النزاهة المحلي

وتقارير مؤشر الشفافية في الحكم المحلي التي نفذها امان واستهدفت

العشرات من الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام

الثلاث الماضية أنه لا زال هذا القطاع خاضعاً لرقابة رخواة تعيق جهود مكافحة

الفساد. فمن جهة تنظيمية هناك ضعف معرفي كبير لدى مختلف الهيئات

المحلية بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وبشكل خاص الممارسات

الفضلى الإدارية منها والمالية والرقابية الداخلية، يترافق بضعف

الإمكانيات المادية والموارد البشرية لدى ديوان الرقابة المالية والإدارية

في الرقابة على هذا القطاع الواسع، ومن الجهة الاجتماعية والثقافية بتغلغل

ثقافة العشائرية والعائلية في ادارتها، يترافق ذلك بضعف المسائلة ان كانت المجتمعية او المسائلة العمودية. ولعل من أبرز

التحديات التي ما زالت الهيئات المحلية بحاجة الى تفعيلها هي أنظمة شكاوى ووحدات الرقابة الداخلية لتفعيل قيامها بمسؤولياتها

وبمهامها المتعلقة بالرقابة على الأداء المالي والإداري وتعزيز دور مجالس الهيئات في مساءلة رئيس الهيئة

ضعف بيئة النزاهة في الأعمال التجارية " القطاع الخاص " وخاصة الشركات المساهمة العامة التي تدير خدمات عامة

قصور التشريعات الحالية في الحد من تجريم بعض اشكال الفساد في قطاع الأعمال التجارية.

قصور الأنظمة والسياسات التي تنظم العلاقة بين قطاع الأعمال التجارية والمؤسسة الرسمية ذات العلاقة.

ضعف جميع اشكال الرقابة الرسمية والشعبية والاعلامية على قطاع الأعمال التجارية بما في ذلك الاجسام التمثيلية للقطاع الخاص

أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها فلسطين

رسمياً والتزمت بتطبيق أحكامها على دور القطاع الخاص وأهمية

إدماجه في جهود مكافحة الفساد وتعزيز قواعد الحوكمة لدى شركات

القطاع الخاص على صعيد الدول، كما اوردت الاتفاقية مجموعة من

التدابير الواجب اتخاذها من قبل القطاع الخاص لتحسين بيئة الاعمال

التجارية من مخاطر الفساد.

ينعكس قصور التشريعات الحالية في معالجة اشكال الفساد في قطاع

الاعمال التجارية بعدم اشمال قانون مكافحة الفساد لعام 2010 على

نصوص لتجريم الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص إلا في حال كان الطرف الآخر من القطاع العام ومشاركاً في الجريمة

بالإضافة الى ضعف الانظمة واللوائح وإجراءات تنظم العلاقة بين القطاع الخاص والعام وخاصة فيما يتعلق بتنقل شاغلي

الوظائف العليا في القطاع العام والخاص لمعالجة تضارب المصالح في العلاقة التي قد تنشأ بين القطاع العام والخاص،

يشكل غياب العديد من التشريعات فراغاً تشريعياً تنعكس اشكاليته على بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل الخاص، مثل:

قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، قانون منح الامتيازات العامة لإدارة وتشغيل المرافق الخدماتية الحيوية التي تمت

خصخصتها او تشغيلها، قانون تسوية الديون، قانون الشركات المعدل. وهو امر ضروري بصفة هذا القطاع أكثر عرضة لشبهات

الفساد التي قد تنشأ عن مسألة تضارب المصالح ومنح الامتيازات والعطاءات في القطاع الخاص.

جهود محدودة لمنظمات المجتمع المدني الرامية للحد من الفساد وتعزيز نظام النزاهة الوطني في مختلف القطاعات

ضعف منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في العديد من مؤسسات المجتمع المدني ووقوع بعضها في شبهات فساد.

عدم الجاهزية الفنية والمالية والإدارية لمؤسسات المجتمع المدني للعمل في قضايا مكافحة الفساد في القطاعات المستهدفة.

يبلغ عدد المنظمات الأهلية في الضفة الغربية 2800، منها حوالي 800 جمعية خيرية وهيئة أهلية منظمة في قطاع غزة، حيث

تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني في ظل السلطة الفلسطينية، وقامت بمهام وأدوار متنوعة وجديدة كالرقابة على مؤسسات

عوامل الضعف في البنية التنظيمية للهيئات المحلية

- عدم وجود سياسات معتمدة للنشر والافصاح
- غياب وظيفة الرقابة الداخلية في معظم الهيئات
- هشاشة الهياكل التنظيمية وإدارة المصادر البشرية
- تدخل الأحزاب والحمائل في إدارة الهيئات المحلية
- عدم تقيد بعض الهيئات بنظام المشتريات

المؤسسات ذات الصبغة التمثيلية للقطاع الخاص الفلسطيني

والمرشحة للمشاركة في جهود مكافحة الفساد

- بال تريد، هيئة سوق رأس المال، معهد الحوكمة، اتحاد جمعيات
- البنوك، اتحاد مدققي الحسابات، اتحاد شركات التأمين، اتحاد
- الصناعات، اتحاد الغرف التجارية

السلطة، والعمل على إرساء قواعد مهنية وديمقراطية وتعددية، والتأثير على السياسات الفلسطينية المختلفة: التشريعية والاقتصادية وغيرها، ودخلت في علاقات تكاملية وتناقضية مع سياسات السلطة الفلسطينية من جهة، وفي صراع ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى.

تتمتع منظمات المجتمع المدني بالحماية القانونية بموجب قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية للعام 2000، بحيث تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبذمة مالية مستقلة فور تسجيلها، ولا يجوز وضع اليد على أموالها أو إغلاق أو تفتيش مقرها أو أي من مراكزها وفروعها، إلا بعد صدور قرار من جهة قضائية مختصة. وتمارس منظمات المجتمع المدني نشاطاتها ضمن مساحة معقولة للقيام بدورها في مناصرة الحقوق أو انتقاد الحكومة، ويعتمد مقدار المساحة على الجو السياسي العام. ويعاني كثير من المنظمات الأهلية من عدم فاعلية الجمعية العامة ومجلس الإدارة، وتسيطر الإدارة التنفيذية على عمل المنظمة وتحدد السياسات العامة لها دون رقابة فعالة من مجالس إدارتها. وما زال الالتزام بمدونة سلوك المنظمات الأهلية ضعيفاً. وما زالت الجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني لتعزيز نظام النزاهة في أعمالها متواضعة. في المقابل، نجحت منظمات المجتمع المدني بالضغط على الحكومة لاتخاذ خطوات إيجابية إثر حملات ونشاطات مختلفة تتعلق بالسياسات العامة، وساهمت بجهود ومبادرات الإصلاح المختلفة.

يعد التمويل المحلي محدوداً جداً لمنظمات المجتمع المدني. في المقابل، تعتمد هذه المنظمات بشكل كبير على التمويل الخارجي، كما أنه من النادر أن تتوفر لها مصادر تمويل ذاتية، مثل أرباح الخدمات والمشاريع والإيجارات. كما أنه من الشائع أن تعتمد منظمات المجتمع المدني على مانح واحد وبرنامج واحد، خاصة لدى المؤسسات الصغيرة. أما المنظمات العريقة والقديمة، فتعتمد على عدد من الممولين والبرامج. ويعتبر التمويل نقطة ضعف منظمات المجتمع المدني بشكل عام. وأدت المنافسة بين المنظمات والجمعيات المختلفة على الحصول الموارد المالية والتمويل إلى إضعاف التعاون والتنسيق بينها، ما يضعف المجتمع المدني بشكل عام.

وباتت الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة محدودة في المنظمات الأهلية، لأن معظم العمالة الماهرة تفضل المؤسسات الدولية، نظراً لأن ظروف العمل والرواتب عالية بالمقارنة مع مؤسسات المجتمع المدني، تلي هذه المؤسسات الأهلية مجموعة من المؤسسات الأهلية كبيرة الحجم التي تستطيع أن توفر حالة من الرضا الوظيفي للعمالة الماهرة.

كما تراجعت قوة قاعدة المتطوعين والأعضاء في مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير، ويعود ذلك إلى حالة من انقطاع الصلة الجماهيرية بالعمل الأهلي، بالإضافة إلى حاجة هذه القاعدة لمصادر العمل في ظل انعدام فرص العمل الأخرى، مثل العمل الحكومي وحالة انهيار القطاع الخاص، التي أدت إلى رغبة هذه القاعدة في العثور على فرص عمل أكثر من العثور على فرص تطوعية، علماً أن الاختلاف في قوة قاعدة المتطوعين والأعضاء في منظمات المجتمع المدني يعود لاختلاف طبيعة المنظمة، فهناك منظمات ذات طبيعة مهنية، عدد الأعضاء محدود وفعاليتهم موسمية، بعكس المنظمات ذات البعد الجماهيري القاعدي.

ومن جهة أخرى، ونتيجة لضعف منظومة المساءلة في فلسطين وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات ضفت على السطح العديد من الإجراءات والممارسات من قبل السلطة التنفيذية ومن بينها المؤسسة الأمنية في تضيق مساحة حرية عمل المؤسسات الأهلية والتي اشتملت على محاولات لتعديل قانون الجمعيات الخيرية، حجب المعلومات ومقاطعة نشاطات المؤسسات الأهلية، قيود على عملية تحويل واستقبال الحوالات البنكية وانتهاء بمحاولات تشويه سمعة العديد من المؤسسات والصاق تهم العمل لصالح الاجندات الخارجية او العمل ضد المصلحة الوطنية.

فالفساد يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في القطاعات وعلى الفئات المستهدفة التي تعمل بها كافة المؤسسات الأهلية كالحق في التعليم والصحة ودور الشباب والاعلام والمعاقين والمزارعين، والنساء وغيره العديد من الأمثلة. وبالتالي يمكن لكل مؤسسة أهلية ودون الخروج عن حدود حقلها التخصصي ان تساهم في الحد من أثر الفساد في الحقل الذي تعمل فيه من خلال تضمين منظومة المساءلة وادواتها ضمن برامجها للرقابة على نزاهة وشفافية أداء القطاع العام في القطاع الذي تعمل به، ومن جهة أخرى تعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية ورفع وعي الفئات التي تستهدفها بأثر الفساد وسبل الإبلاغ عنه وأهمية المساءلة المجتمعية من قبل هذه الفئات على حقوقهم.

دور محدود للإعلام الفلسطيني في الرقابة وتعزيز نظام النزاهة الوطني

قصور التشريعات الحالية في التعامل مع بعض وسائل الاعلام وحرية الوصول للمعلومات وحماية الإعلاميين

الرقابة الصارمة من المؤسسة الامنية وسيطرة بعض الأحزاب السياسية ورجال الاعمال على بعض وسائل الاعلام تحد من مهنتها

غياب التحقيق الصحفي في وسائل الاعلام

تمنح التشريعات السارية وجود تعددية في وسائل الإعلام والنفاذ إليه من قبل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. لكن لم يصدر قانون يتعلق بحماية وسائل الإعلام وحرية الوصول للمعلومات، بالإضافة إلى غياب قوانين تنظم عمل وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمواقع الإلكترونية. وقوانين التشهير متشددة وتفرض عقوبات سالبة للحرية "الحبس" والغرامة المالية، ما يحد من حرية التعبير بسبب تعويم النصوص القانونية التي تتيح للسلطات الحاكمة إمكانية التوسع في تفسيرها واستخدامها في مواجهة الإعلاميين، وكان آخرها قانون الجرائم الإلكترونية. وتعد المضايقات وأعمال التهريب بحق الصحفيين محدودة، لكنها تزداد في أوقات الصدام مع مؤسسات المجتمع المدني، فيما يوجد تقصير واضح من قبل السلطات المعنية في التحقيق في الانتهاكات بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. لكن أحياناً تتم مساءلة الصحفيين على معلومات يتم نشرها، كما لا يمكن للصحفيين تأكيد حقهم في حرية التعبير.

مكونات وسائل الإعلام في فلسطين من حيث ملكيتها
(1) إعلام حكومي (صوت فلسطين، تلفزيون فلسطين، وصحيفة الحياة الجديدة، ووكالة الأنباء الفلسطينية "وفا").
(2) إعلام خاص (تلفزيونات وإذاعات وصحف خاصة، ومواقع صحفية إلكترونية).
(3) إعلام فصائلي (فضائيات ومجلات ومواقع إلكترونية تابعة لتنظيمات سياسية).

هذا الواقع ساهم في اضعاف دور الاعلام الفاعل في انتاج التحقيقات الصحفية المتعلقة بكشوف قضايا الفساد. ما يستوجب الضغط من اجل اقرار قانون حق الحصول على المعلومات. إضافة الى العمل على تمكين الإعلاميين في مجال اعداد التحقيقات الاستقصائية المرتبطة بالفساد والبرامج الاذاعية والتلفزيونية والمقروءة المتعلقة بالمساءلة المجتمعية.

ضعف شفافية ادارة المال العام والمساءلة حولها

ادى غياب المجلس التشريعي بصفته الجهة المخولة قانونيا على المساءلة على الانفاق العام من خلال الحساب الختامي، الى ضعف في ادارة المال العام والمساءلة والمحاسبة على سوء استخدامه في ادارة الشأن العام، كما ان ضعف منظومة الشفافية وإتاحة المعلومات المتعلقة بإدارة المال العام وفي اعداد وتنفيذ الموازنات العامة لدولة فلسطين من قبل وزارة المالية يساهم بشكل كبير في اضعاف منظومة المساءلة من جهة وفي إمكانية حدوث اهدار المال العام، حيث تغيب القراءة الحقوقية وقراءة المساءلة والمراجعة والتدقيق لها ولمؤسسات الدولة طالما يستمر تعطل المجلس التشريعي وهو الجهة المخولة قانونيا على المساءلة على الانفاق العام من خلال الحساب الختامي.

الجزء السادس، برنامج العمل الأساسي، أولويات عمل أمان والشركاء

6.1 نظرية التغيير إطار عام للتغيير متوسط وطويل المدى

نفترض نحن والشركاء، بان التخلص من جميع اشكال الفساد الصغير والكبير يتطلب اولاً بان يكون **المجتمع الفلسطيني قادراً على مكافحة الفساد** وهذا يستدعي ان نعمل جميعاً للتأثير على متخذي القرار من أجل بناء نظام وطني للنزاهة يسهم فيه جميع الناشطين الاجتماعيين ومجموعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات والباحثين وصناع الرأي العام في اطار **برنامج وطني لاستنهاض وحشد الجهود لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد** على ان يتوج باستراتيجية وطنية وخطة عمل موضوعية وقابلة للتطبيق يساهم فيها جميع الأطراف وتمتلك موازنة عامة مخصصة وتخضع لألية متابعة وتقييم وتسعى لتحسين المؤسسات العامة من الفساد وتفعيل دور المؤسسات الرقابية.

نفترض نحن والشركاء، بان اجتناب الفساد يتطلب بان تتبنى جميع المؤسسات التي تدير شأن عام سياسات وتدابير لتحسينها من جميع اشكال الفساد وهذا يشمل المؤسسات الوزارية وغير الوزارية وهيئات الحكم المحلي والشركات المساهمة العامة واي شكل تنظيمي تناط به مسؤولية تقديم خدمات الصحة والتعليم والمياه والطاقة والاتصالات والحماية الاجتماعية والامن وإدارة الأراضي والصيرفة والتمويل والمواصلات والتخلص من النفايات والعمل.

نفترض نحن والشركاء، بان محاسبة الفاسدين بعقوبات رادعة ومنعهم من الإفلات من العقاب واسترداد المنهوبات يشكل رادع لمن يفكر في ممارسة أي شكل من اشكال الفساد وان هذا يتطلب بن تكون المؤسسات الرقابية وهيئة مكافحة الفساد فاعلين مستقلين وجاهزين للكشف عن الفاسدين ومحاكمتهم ومساهمين ايضاً في تحسين المؤسسات التي تدير شأن عام من جميع اشكال الفساد.

نفترض نحن والشركاء، بان الحراك المجتمعي يتطلب مشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني في مختلف ميادين عملها وذلك لتكون أولاً قدوة وثانياً لان تكون ناشطة في مجال بناء نظام النزاهة الوطني وتوعية الجمهور الذي يقع في نطاق اختصاصها وتبني برامج لتعزيز المساءلة الاجتماعية في قطاع عملها كما يستدعي وجود الحراك المجتمعي ان يكون هناك اعلام حر ومستقل وفاعل وناشط في التوعية المجتمعية واثارة الراي العام وكذلك ان تتبنى الجامعات والمدارس مناهج وانشطة لا منهجية لتبني اشكال الفساد واسبابه وتأثيراته على المجتمع.

نفترض نحن والشركاء، بان تحسين المؤسسات التي تدير شأن عام يتطلب جهود أطراف متعددة من مؤسسات الدولة والحكومة والمجتمع المدني والمجتمع المحلي وان تكامل الأدوار والعمل التوافقي بين الجميع يشكل أساساً للتغيير المنشود الرامي لان تكون المؤسسات التي تدير الشأن العام خالية من أي شكل من اشكال الفساد. الحراك المجتمعي وفاعلية المؤسسات الرقابية ودور الاعلام الفاعل في المساءلة سيساهم بالأساس في تبني المؤسسات التي تدير شأن عام لسياسات داعمة لتطبيق مبادئ الشفافية والالتزام بقيم النزاهة والخضوع للمساءلة اولاً وتطبيقها بالكامل ثانياً. ان تحسين المؤسسات ايضاً يلزمه توفر الموارد البشرية الكافية والمدرّبة والموارد غير البشرية في الوحدات الرقابية الداخلية وان يكون ذلك في إطار سياسات رقابة واضحة ومطبقة على الجميع.

نفترض نحن والشركاء، بان فاعلية واستقلالية المؤسسات الرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد يتطلب ايضاً جهود أطراف متعددة والتوافق بين الجميع على أولويات العمل وتوفير الإرادة السياسية الداعمة للتغيير المنشود. يتطلب التغيير الوصول الى فاعلية واستقلالية المؤسسات الرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد الى اولاً، استكمال المنظومة التشريعية والإجراءات الوقائية والمانعة للإفلات من العقاب لجميع الفاسدين في جميع أماكن تواجدهم وهذا يتطلب ايضاً بان يتم استقطاب طواقم بشرية مدربة ومحفزة وتعمل بمهنية وحيادية عن الأطر الحزبية والمناطقية والعائلية كما يتطلب ذلك ايضاً ان يتم ابرام اتفاقيات دولية وإقليمية معززة لمنع الإفلات من العقاب واسترداد المنهوبات.

نفترض نحن والشركاء، بان تعزيز الإرادة السياسية يمكن ان يتم في حال اطلعت القيادة الفلسطينية والمعنيين في مكافحة الفساد على واقع اشكال الفساد المنتشرة في المجتمع الفلسطيني ومدى تأثير الفساد على تماسك المجتمع الفلسطيني وثقة المواطن في مؤسسات الدولة في وانتمائهم الوطني وايضاً مدى تأثيرات الفساد على رفاه المجتمع واطلاع القيادة على الفجوات القائمة في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات المختلفة من تقارير ودارسات مدعمة بالأدلة والحقائق. نفترض نحن والشركاء

ايضاً بان صناع الرأي العام من أكاديميين وسياسيين وباحثين وأعضاء مجلس وطني وفنانين وبعض القيادات الفلسطينية سيساهمون في تعزيز الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التغيير على جميع الأصعدة.

نفترض نحن والشركاء بان العمل التوافقي بين جميع الأطراف سيساهم في التخفيف من حدة التحديات التي تعيق تحقيق التغيير المنشود وخاصة تلك التي تتعلق في استمرار الاحتلال وعدم سيطرة الفلسطينيين على المعايير والانقسام السياسي وما نتج عنه من غياب للمجلس التشريعي وعدم تمكن بعض الهيئات الرقابية وهيئة مكافحة الفساد من القيام بدورها في قطاع غزة. نفترض ايضاً ان انفتاح الحكومة الجديدة على المجتمع المدني سيساهم في الحد من تأثير حجب المعلومات التي تتعلق بالسجلات العام التي تنتهجها بعض الوزارات والهيئات الرسمية تحت حجج ومبررات الدواعي الامنية.



6.2 مسار التغيير الأول، الحشد ضد الفساد

الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز الحراك المجتمعي الداعم لجهود مكافحة الفساد وبناء نظام النزاهة الوطني.

النهج

1. رفع وعي المواطنين واثارة اهتمامهم حول اشكال الفساد واسبابه وتأثيراته على مختلف جوانب حياتهم ومستقبل ابناءهم وذلك من خلال حملات متنوعة ينظمها ائتلاف امان والشركاء من مؤسسات المجتمع المدني او وبالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة اضافة الى المؤسسات التعليمية.
2. التنسيق مع، والدعم لمؤسسات ومجموعات شبابية وإعلامية وطلابية ومنظمات اهلية ذات علاقة في نشر الوعي المجتمعي والمساءلة المجتمعية
3. استضافة او المشاركة في ائتلافات مجتمعية للتأثير على صناع القرار لتبني التوصيات ذات العلاقة المقدمة من امان وشركاءه.
4. تضمين العمل في منظومة مكافحة الفساد في عمل المؤسسات الاهلية بمختلف القطاعات وخاصة القطاعات ذات الأولوية.
5. دراسات واستقصاءات دورية حول وعي المواطن لحقوقه وفي أسباب وتأثيرات الفساد ودفاعيته للتبليغ عن الفساد

6.3 مسار التغيير الثاني، تحصين المؤسسات العامة

الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في ادارة المال والشأن العام وتقديم الخدمات العامة للجمهور الفلسطيني

النهج

1. توفير الدعم والمساندة التقنية لتشخيص بيئة عمل المؤسسات العامة والهيئات المحلية والقطاع التجاري بما في ذلك واقع منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في اعمالها.
2. توفير الدعم والمساندة للمبادرات المحلية والوطنية والائتلافات الهادفة لمساءلة المؤسسات المركزية الرسمية والمحلية والاهلية فيما يخص تقديم الخدمات واعمال التنظيم وتحقيق الاستراتيجيات وشفافية الموازنات والمشتريات.

3. رصد شفافية الموازنة العامة ومنع اهداره او الاعتداء عليه.
4. رصد منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني وعلى مستوى قطاعات محددة بشكل دوري وبلورة الحلول المقترحة وتقديم نصائح سياساتية.

6.4 مسار التغيير الثالث، كشف الفساد والفاستدين

الهدف الاستراتيجي الثالث، تعزيز جهود كشف الفساد والفاستدين ومنع الإفلات من العقاب من قبل مؤسسات قطاع العدالة واناذا القانون.

النهج

1. تعزيز الانتاج المعرفي في مؤشرات النزاهة السياسية
2. دعم واستضافة تدخلات ائتلافات وطنية فاعلة في الرقابة على فاعلية واستقلالية قطاع العدالة والمؤسسات الرقابية.
3. دعم الجهود الوطنية لتحقيق الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة 2030 (التعاون الدولي لتعزيز وبناء مؤسسات عامة وشفافة وفعالة وقابلة للمساءلة).

6.5 مسار التغيير الرابع، التطوير وبناء القدرات التنظيمية لامن والاستجابة للأولويات المستجدة

الهدف الاستراتيجي الرابع، تطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي لائتلاف امان للإبقاء برسالتها ورؤيتها وشراكاتها الوطنية والدولية والعربية. والاستجابة بكفاءة وفاعلية للأولويات المستجدة التي يطرحها الشركاء والباحثون والخبراء والمشاركون في جهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني والدولي، وبما يضمن تعزيز النتائج البرامجية الأخرى .

النهج

- تطبيق استراتيجية تجنيد المصادر المالية في امان
- تفعيل برنامج بناء القدرات لموظفين امان.
- توقيع اتفاقيات طويلة الأمد مع مجموعة خبراء وطنيين للعمل في انتاج وتعميم المعرفة ذات العلاقة

أن المتغيرات الكبيرة التي يشهدها المجتمع الفلسطيني نتيجة لغياب الأفق السياسي لتحقيق السلام وتمكين مؤسسات الدولة، وما يرافقه من استمرار لحالة الانقسام وزيادة وتيرة السياسات الاسرائيلية الهادفة إلى اضعاف واخضاع السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، تطلب منا قدراً كبيراً من الجاهزية والدينامية البرامجية للتكيف مع والاستجابة للأولويات المستجدة التي تفرضاها هذه المتغيرات على منظومة النزاهة ومحاربة الفساد، وخصوصاً إذا ما أردنا أن نحافظ على ما حققناه ونحققه في مسارات التغيير المختلفة، وأن نراكم عليها. ومن هذا المنطلق، ولكيلا نفقد البوصلة نتيجة للمستجدات التي قد تنتج عن المتغيرات الكبيرة في بيئة عملنا، وفي إطار وسعينا لتحقيق اهدافنا الاستراتيجية، فسنعمل من خلال هذا المسار على توفير الدعم اللازم لتنفيذ أنشطة ومشروعات تفرض علينا هذه المتغيرات تنفيذها لتعزيز اهدافنا البرامجية الأخرى من جهة، والاستجابة لمطالب شركائنا المستجدة والرامية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في جوانب لا يمكننا حالياً التنبؤ بها من جهة. إن عملنا في هذا المسار لن يزيد فقط من مدى قدرتنا على الإدارة التكيفية في تنفيذ استراتيجيتنا بكفاءة وفعالية، وانما سيساهم بشكل كبير ايضاً في تعزيز النظرة المجتمعية الايجابية لعملنا، وهو ما نعتقد بأنه سيزيد من قدرتنا على زيادة الحشد لمحاربة الفساد والشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية لتعزيز برامج التمكين المجتمعي لمحاربة الفساد ومظاهره. سنعمل في إطار هذا المسار على:

1. تطوير الهيكل والسياسات التنظيمية والإدارية والمالية للتوافق مع تعزيز قدرة امان على التكيف والاستجابة بكفاءة وفاعلية للأولويات المستجدة والاستحقاق الوطني والإقليمي والدولي.
2. الاعلان المستمر عن استعداد امان لتقديم الدعم لمبادرات فردية ومجتمعية لتحسين منظومة النزاهة ومحاربة الفساد على المستوى المحلي والوطني.
3. دعم مبادرات امان وشركاءها المحليين والدوليين الرامية للتفاعل مع الأولويات المستجدة ذات التأثير على جهود منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وخصوصاً في المجالات التي قد لا تتواءم بشكل كبير مع مجالات عملنا ضمن المسارات الأربعة الأخرى.

الجزء السابع، إدارة الاستراتيجية، التدابير الإدارية لتنفيذ برنامج أمان الرئيسي.

7.1 الحوكمة والمساءلة الداخلية

يسعى ائتلاف من تأسيسه الى تعزيز دور المؤسسات الأعضاء في الائتلاف من خلال عضويتها في الهيئة العامة ومجلس إدارة امان وذلك من خلال رزمة من السياسات ذات الهادفة الى تعزيز مشاركة وفاعلية الهيئات الحاكمة في رسم السياسات والمساءلة الداخلية وتطوير الإجراءات والتدابير الداخلية التي تضمن انخراط مجلس الإدارة في اتخاذ القرار في القضايا المستجدة والاستراتيجية وخاصة المثيرة للرأي العام، في هذا الاطار سيعمل ائتلاف امان على تبني السياسات والتدابير التالية:

- تشكيل مجموعات عمل Task Force او لجان عمل خاصة في المحاور الاستراتيجية والتوجهات الجديدة مثل العمل مع الشباب، الجندة، العمل مع قطاع القضاء.
- تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي ومشاركة مجلس الإدارة في بعض أنشطة التدقيق الداخلية
- استقطاب مؤسسات جديدة لتكون أعضاء في ائتلاف امان وأعضاء في الهيئة العامة، حيث سيتم استقطاب مؤسسات من المحافظات المختلفة ومن قطاعات مختلفة وخاصة من شمال وجنوب الضفة شريطة ان تبدي هذه المؤسسات شجاعة ودافعية للعمل في مجال مكافحة الفساد وتتوافق مع منظومة القيم التي تتبناها امان
- توسيع الهيئة العامة لتضم مجموعة من صناعات الرأي العام والخبراء والمهتمين في محاربة الفساد والذين لديهم الشجاعة والاستقلالية والحياد.
- تعزيز مصادر المعرفة وآليات اتخاذ القرار بما يضمن رفق أعضاء الهيئة العامة ومجلس الإدارة ولجنة الرقابة الداخلية بالمعلومات اللازمة حول الأداء والدروس المستفادة في الوقت والطريقة المناسبين.

7.2 التواصل وتجنيد الشركاء

سيعمل كادر امان على تعزيز الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين الاجتماعيين والشركاء الوطنيين والدوليين من اجل ضمان حشد الجهود وكسب مزيد من الشراكات والتفاهات لتحقيق التغيير المنشود في المسارات الأربعة للاستراتيجية. سيعمل امان من خلال فريق مختص على تطوير نهج الائتلاف في الوصول الى جميع الفئات المعنية من خلال ما يلي:

- تطوير خطاب ينسجم مع استراتيجية امان ورؤيته ورسائله وطموح وتوقعات المواطنين
- تطوير نهج وسياسات امان في العمل مع الشركاء والائتلافات ذات العلاقة في مسارات التغيير لاستراتيجية امان او خارج نطاق استراتيجية امان
- تطوير أنشطة امان مع الجامعات الفلسطينية واتحادات الطلبة
- التوسع وبذل المزيد من الجهود في بناء علاقات طويلة المدى وشراكات على المستوى المحلي (المحافظات) ومع مجموعات المصالح كالتنقيات والاتحادات.
- الانخراط وبذل مزيد من أنشطة التواصل مع شبكات وتحالفات قائمة خاصة في القطاعات ذات الأولوية كالصحة والتعليم والخدمات وتمكين المرأة، والتشغيل.
- المشاركة الواسعة للشركاء والناشطين الاجتماعيين على المستوى الوطني والمحلي في أنشطة امان المتعلقة في وضع خطط العمل وتقييمها وتحديد الدروس المستفادة.
- توفير فرص للشركاء للمشاركة في أنشطة إعلامية وابرارهم في مختلف اللقاءات العامة.
- توفير فرص للشركاء والناشطين للمشاركة في ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات وزيارات تبادلية في الخارج.

7.3 إدارة المصادر البشرية

سيستمر امان بتطوير سياساته الرامية الى تعزيز خبرات ودافعية ومعرفة الكادر التنفيذي ومجموعة الخبراء الوطنيين (الاستراتيجيين) تجاه تحقيق التغيير المنشود في المسارات الخمسة، وعلى وجه الخصوص سيعمل امان على ما يلي:

- الاستمرار في اشراك كادر امان وخبراء امان الاستراتيجيين في دورات تدريبية ومؤتمرات وورش عمل ذات علاقة في أولويات عمل امان في الداخل والخارج وخاصة في مجالات بناء الائتلافات، وتنظيم حملات المناصرة، والتقارير الاستقصائية، إدارة حملات التوعية، بالإضافة الى المجالات التي تتعلق في تنظيم وإدارة المؤسسات الرقابية وهيئات مكافحة الفساد وتحسين المؤسسات العامة والقطاع التجاري وهيئات الحكم المحلي من الفساد.
- اشراك كادر امان والخبراء الاستراتيجيين الوطنيين في مهمات عمل بحثية او تدريبية خارج الوطن وخاصة للدول العربية التي تسعى للاستفادة من تجربة امان.
- مراجعة الهيكلية الحالية والوصوف الوظيفية بما يتوافق مع استراتيجية امان الجديدة وخاصة فيما يتعلق في وظيفة الحشد والتأييد والتوعية والتدريب كمواضيع ذات صلة في مسارات التغيير الثلاثة.

الجزء الثامن، إطار الرقابة والتقييم والتعلم.

8.1 سياسات وتدبير عامة لوظيفة الرقابة والتقييم في امان

تقوم وظيفية الرقابة والتقييم والتعلم والمساءلة في ائتلاف امان على فرضية ان تضمين وظيفة الرقابة والتقييم والتعلم في ادارة البرامج والمشاريع امر اساسي لتحقيق اهداف نظام الرقابة والتقييم. ويعني التضمين ان تعتبر الادارة والعاملين في البرامج والمشاريع بان جميع أنشطة الرقابة والتقييم تقع في صلب عملهم وان يلتزموا في تطوير وتنفيذ خطط الرقابة والتقييم اسوة بالتزامهم في تنفيذ الأنشطة والتدخلات المختلفة. بالاعتماد على تجربة امان نفسها في تطبيق نظام الرقابة والتقييم والتعليم وبناء على أفضل الممارسات في هذا المجال، فان امان ستلتزم في السياسات والتدابير التالية:

- تخصيص الوقت والادوات المناسبة لتحقيق المشاركة الحقيقية للمعنيين في البرامج والمشاريع وفي تطوير النظام وخاصة منسقي مسارات التغيير وشركاء امان في كل محور تغيير. يمكن تنظيم مجموعة من اللقاءات والمشاورات لمراجعة وتطوير المؤشرات والادوات الخاصة في كل مسار.
- تفعيل دور مستخدمي نظام الرقابة والتقييم والتعلم والمساءلة وخاصة مجلس الإدارة والشركاء وممولين البرنامج الرئيسي في تحديد اهداف ومخرجات النظام وفي التغذية الراجعة حول مدى تحقيق النظام لأهدافه وخاصة التي تتعلق في فحص فرضيات التغيير والمساءلة والتعلم.
- المشاركة الفاعلة لشركاء التغيير (المتوقع قياس التغيير عليهم) اثناء تطوير وتطبيق النظام من خلال عملية منظمة لإشراكهم في تحليل الوضع القائم وتحديد الاستهدافات مما سينعكس على تسهيل مهمة الفريق في الوصول الى نوعية المعلومات التي يمكن جمعها بمصادقية وكذلك الوصول الى الادوات الأكثر ملاءمة ويخلق توافق بين الجميع على المهمة وكذلك يسهل مهمة جمع المعلومات وخاصة ان معظم المعلومات التي سيتم جمعها مصدرها سيكون شركاء التغيير.
- التعامل مع نظام الرقابة والتقييم على انه نظام في تطور مستمر وهو قابل للمراجعة والتطوير بكافة مكوناته طوال الوقت بالإضافة الى المراجعة السنوية للنظام ومتابعة الانجازات والتقدم على وظيفة الرقابة والتقييم والتعلم في إطار عملية شاملة لإدارة المعرفة داخل المؤسسة ومع المؤسسات الشريكة وخاصة شركاء التغيير.
- التدريب المستمر على وظيفة الرقابة والتقييم للمعنيين اثناء العمل يزيد من دافعية والتزام الكادر نحو تبني النظام ويشمل التدريب دراسة حالات دراسية لتجارب فروع او مؤسسات تعمل في مجال تعزيز انظمة النزاهة ومكافحة الفساد وكذلك حالات دراسية مرتبطة في البرامج والمشاريع المنفذة من قبل ادارة البرامج والتعلم على تطوير ادوات جمع المعلومات بطرق كمية او نوعية(كيفية).
- تفعيل دور مسؤول الرقابة والتقييم والتعلم في تمكين كادر البرامج والمشاريع من القيام بمهامهم ذات العلاقة في التخطيط والرقابة والتقييم والعمل على توضيح ذلك في الوصوف الوظيفية حتى لا تتداخل المسؤوليات في تحقيق اهداف ومهام النظام وحتى لا يتكلم منسقو البرامج والمشاريع على مسؤول الرقابة والتقييم وايضاً حتى لا تتفصل وظيفة الرقابة والتقييم عن مجمل أنشطة ومهام ادارة البرامج والمشاريع.
- يسعى نظام الرقابة والتقييم في امان لتحقيق 3 اهداف رئيسية وهي 1. تمكين إدارة امان من توجيه فريق العمل وشركاء امان للمسار الصحيح نحو التغيير المنشود 2. تعزيز المساءلة على كفاءة وفاعلية البرامج والمشاريع والتزام المؤسسة في رؤيتها ورسالتها وقيمتها 3. رفع التقارير الإدارية والمالية والفنية عن مجمل سير العمل في امان لجميع المعنيين.
- يتكون نظام الرقابة والتقييم في امان بالحد الأدنى من 1. تحديد مستخدمي النظام ونوعية المعلومات التي يحتاجونها ونموذج تدفق المعلومات 2. مصفوفة الرقابة والتقييم للنظام والتي تشمل بالحد الأدنى لمؤشرات قياس النتائج متوسطة المدى ومصادر ووسائل جمع المعلومات والمعلومات او الأسئلة التي نحتاجها ومسؤولية جمع البيانات ودوريتها 3. السياسات والنماذج والخطوات لمصادر ووسائل جمع المعلومات (تفصيل الأدوات) 4. سياسات ومكونات الدراسة القبليّة والبعدية 5. محاور الدروس المستفادة التي سيتم التركيز عليها وسياسات الخاصة في الرصد والتوثيق وإدارة المعلومات 6. الاجتماعات واللجان والهيئات ذات العلاقة وجدول اعمالها فيما يخص استخدامات النظام 7. التقارير الدورية والسنوية والخاصة التي سيصدرها النظام ومكونات ومستخدمي كل تقرير 8. الأدوار والمسؤوليات في الهيكل التنظيمي والاحتياجات التطويرية اللازمة لتطبيق

- النظام في ذلك التدريب 9. الدراسات والأبحاث المطلوبة لتعزيز دور النظام 10. القائمة المرجعية لتقييم امان كمؤسسة، البرنامج الرئيسي، المشاريع المساندة.
- الاستناد على مجموعة المؤشرات الأولية التي تقيس التغيير الحاصل على النتائج متوسطة المدى الواردة في استراتيجية امان 2022 وكذلك مجموعة المؤشرات التي تقيم الأداء المؤسسي العام لأمان.